لقاء في أبوظبي بين الزبيدي والعليمي لحسم خلافات متراكمة..

الزبيدي والعليمي في مواجهة الخلافات العميقة داخل المجلس الرئاسي

الأمناء/ خاص:

كشفت مصادر مطلعة لصحيفة "الأمناء" عن انعقاد لقاء هام في العاصمة الإماراتية أبوظبي بين رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي ونائب رئيس المجلس ورئيس المجلس الانتقالي الجنوبي عيدروس الزبيدي.

اللقاء، الذي يوصف بأنه محوري، يهدف إلى مناقشة الخلافات المتراكمة داخل مجلس القيادة الرئاسي، والتي برزت بشكل واضح في الآونة الأخيرة وأثرت سلبًا على الوضع العام في البلاد.

بحسب ما ورد، فإن هذا الاجتماع يسعى إلى وضع حلول جذرية للخلافات القائمة بين الطرفين، بالإضافة إلى معالجة القضايا العالقة التي تعرقل عمل المجلس.

كما يتوقع أن يناقش اللقاء مستقبل مجلس القيادة، بما في ذلك الخطط المتعلقة بإعادة هيكلته وتقليص عدد أعضائه، وهو موضوع حساس لا يزال محل خلاف بين مختلف الأطراف.

وتشير المصادر إلى أن عدم انعقاد أي لقاء مباشر بين الزبيدي والعليمي خلال الفترة السابقة، خاصة في الرياض، كان مؤشرا على حجم التوتر بينهما، ما أدى إلى تداعيات خطيرة، منها توقف الدعم المقدم من الدول الشقيقة.

وقد اشترطت تلك الدول توحيد صفوف مجلس القيادة الرئاسي أولا، ثم تحسين التنسيق بين المجلس والحكومة ثانيًا، كشرط لاستئناف الدعم ومعالجة الأزمات، وعلى رأسها التحديات الاقتصادية التي تعصف بالبلاد.

هذا اللقاء، الذي يُعقد في ظل أجواء مشحونة وتحديات كبرى، يضع آمالا كبيرة على الخروج بتفاهمات تسهم في فك تعقيدات المشهد السياسي والاقتصادي الراهن.

ولكن يبقى السؤال الأهم: هل ستنجح قمة أبوظبي في تفكيك طلاسم الخلافات التي تهدد تماسك مجلس القيادة الرئاسي؟

بالوثائق .. خروج ١٥ طنًا من مادة "علبة البيئة" عبر مطار عدن

الأمناء/ خاص:

أصدرت نيابة خورمكسر مذكرة موجهة إلى وزير الصناعة تطالبه بالتحقيق في حقيقة وثيقة يُزعم أنها صادرة عن الوزارة، والتي سمحت بإخراج 15 طنا من مادة "علبة البيئة" عبر مطار عدن.

وأفادت مصادر بأن وزارة الصناعة نفت علاقتها بهذه الوثيقة، مؤكدة أنها لم تصدر عن الوزير.

ومع ذلك، غادرت الشحنة بالفعل مطار عدن قبل التحقق من صحة الوثيقة، ما يجعل التحقيق في مصداقيتها بلا جدوى بعد خروج الشحنة.

مثل هذه الحادثة، التي تضمنت خروج شحنة بهذا الحجم عبر مطار عدن بطريقة مشبوهة، تثير تساؤلات تستدعي فتح تحقيق شامل لكشف ملابسات القضية والوصول إلى المتورطين.

انتقالي حالمين يحتفي بالذكرى الـ ٥٧ لعيد الاستقلال الـ ٣٠ من نوفمبر بحفل خطابي وفني

حالمين/ الأمناء/ عباس الجعشاني:

شهدت مديرية حالمين بمحافظة لحج صباح أمس السبت حفلا خطابيا وفنيا بمناسبة الذكرى الـ 57 لعيد الاستقلال الوطني 30 نوفمبر، نظمته القيادة المحلية للمجلس الانتقالي بالمديرية ممثلة بقسم المرأة والطفل وبرعاية المجلس الانتقالي والسلطة المحلية بالمديرية .

وألقى رئيس الهيئة التنفيذية للقيادة المحلية للمجلس الانتقالي الجنوبي بمديرية حالمين العميد الركن ناجي عبدالله ناشر الكربي كلمة نقل من خلالها تحايا وتهاني الأستاذ وضاح نصر الحالمي رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي بمحافظة لحج إلى أبناء حالمين بهذه المناسبة الوطنية المجيدة .

واستعرض دلالات ومعاني الاحتفاء بذكرى الاستقلال الوطني الجنوبي الـ 30 من نوفمبر وما تحمله من رمزية ثورية لدى كافة أبناء الجنوب .

كما ألقت الاستاذة ردينة فضل قاسم حمود رئيس قسم المرأة والطفل بالهيئة التنفيذية بانتقالي المديرية كلمة أكدت من خلالها على أهمية الاحتفال بذكرى الاستقلال الأول الـ"30" من نوفمبر والتأكيد على مواصلة النضال حتى الوصول إلى الاستقلال الثاني تحت راية قيادة المجلس الانتقالي الجنوبي

وقد تنوعت فقرات الحفل بين فقرات فنية شملت قصائد شعرية وأغاني ورقصات شعبية وانشيد وطنية وفقرات تمثيلية شاركت بتقديمها عدد من الفرق والمواهب الطلابية من طلاب وطالبات مدارس (فيصل محمود وناجي أحمد وسعيد صالح والاوائل الأهلية) .

وفي نهاية الحفل قام العميد الركن ناجي الكربي رئيس انتقالي حالمين والمناضل محمود عبدالله محسن بتكريم المناضل قاسم حمود الحماطي عضو الجمعية الوطنية بدرع نوفمبر كما تم تكريم عدد من المعلمات لدورهن المتميز في إعداد فقرات هذا الحفل .

موقف الشرعية إزاء تصعيد حلف قبائل حضرموت..

قلة حيلة أم سياسة ممهنجة لخلق كيانات منافسة للانتقالي

الأمناء/ العرب:

تراقب الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا بنوع من السلبية الارتخاء التدريجي لسلطتها على أجزاء من محافظة حضرموت جرّاء تزايد نفوذ القبائل وتشكيلها سلطة موازية تنازع الحكومة اختصاصاتها في إدارة الثروات الطبيعية والتحكم بمواضع إنتاجها ومسالك نقلها إلى وجهات التحويل والتسويق والاستغلال.

ويعزو بعض المتابعين للشأن اليمني سلبية السلطة الشرعية إزاء الخطوات المتوالية من حلف قبائل حضرموت إلى قلّة وسائلها في مواجهة الحلف المستند إلى نفوذ القبائل المحلية وأيضا إلى قدراتها البشرية والمادية وحتّى إلى سلاحها، وإلى عدم رغبتها في إثارة المزيد من القلاقل في ظل وضع اقتصادي واجتماعي بالغ التعقيد، بينما يلمّح البعض الآخر إلى سياسة ممنهجة تتبعها الشرعية وتقوم على إفساح المجال لإنشاء المزيد من الكيانات السياسية والاجتماعية والقبلية لمعادلة نفوذ المجلس الانتقالي الجنوبي في المحافظة، مستدلّين على هذا الرأي بأن الشرعية بحدّ ذاتها شاركت بشكل مباشر في إنشاء أحد تلك الكيانات متمثلا بمجلس حضرموت الوطني.

وتدرّج حلف القبائل بشكل لافت في خطواته التصعيدية من السيطرة على منابع النفط ونصب الحواجز في طرقات ومسالك نقل الخام والمعادن، إلى إصدار إشارات بشأن خيار الحكم الذاتي في حضرموت وصولا إلى إعلانه التمرّد على قرارات مجلس القيادة الرئيسي ورفضه التعامل معها.

وقال الحلف الذي يرأسه الوجيه القبلي عمرو بن حبريش في بيان مشترك مع مؤتمر حضرموت الجامع إنه بعد مرور ما يقارب خمسة أشهر على المواقف المعلنة من قبل الحلف والمؤتمر "وتبني استحقاقات حضرموت المشروعة لصالح الشأن العام، اتضح وبما لا يدع مجالا للشك أن مجلس القيادة الرئاسي لا يملك القرار الكافي لما يخدم الوطن أو ما يساهم في حلحلة الإشكاليات التي تواجه المجتمع في حياته اليومية، وإنما دورهم (الشركاء المشكلون للمجلس) يقتصر على المحاصصة السياسية في ما بينهم والتجاذبات الحزبية التي تخدم أغراضهم الخاصة."

وأضاف البيان "وعليه فإننا نعتمد خيار عدم التعامل مع هذا الواقع وكل ما ينتج عن ذلك لا يعنينا في حضرموت. وإن التصعيد على الأرض هو الخيار الوحيد لمواجهة ذلك، وهو السبيل لوضع حد لتلك التصرفات المتغطرسة والكفيل برد الاعتبار لحضرموت وأهلها."

وجاء البيان بمثابة ردّ فعل متحدٍّ على إصدار النيابة الجزائية في حضرموت مذكّرة اعتقال بحق مسلّحي حلف قبائل حضرموت المشاركين في إقامة حواجز على الطرق لمنع شاحنات نقل الوقود من المغادرة إلى وجهاتها لتزويد محطات توليد الكهرباء خارج المحافظة.

وجاء في مكتوب موجّه من النيابة إلى المدير العام لإدارة الأمن والشرطة بحضرموت الساحل "نظرا إلى بروز أفعال التقطع لوسائل النقل والمواصلات وكذلك تعطيل سيرها من خلال احتجازها، ومنها وسائل النقل التي تحمل وقودا وتتبع خدمات محطات الكهرباء، وهي أفعال شدّد القانون في العقوبة ضد مرتكبيها (..) يتعين سرعة قيام جهات الضبطية القضائية باتخاذ إجراءاتها في نطاق صلاحيات الضبط القضائي."

وعليه، يضيف المكتوب ذاته "فإنه وبناء على توجيهات النائب العام للجمهورية، يكون منكم السرعة في الضبط واتخاذ إجراءات جمع الاستدلالات بشأن الوقائع المذكورة، والرفع إلينا للتصرف بشأنها وفقا للقانون."

ومؤخرا أصبحت المحافظة بموقعها الإستراتيجي المنفتح على بحر العرب والمحيط الهندي مدار صراع على النفوذ داخلها تنخرط فيه جماعة الإخوان المسلمين ممثلة بحزب التجمّع اليمني للإصلاح الممثل داخل المؤسسات المدنية والعسكرية للشرعية اليمنية، جنبا إلى جنب المجلس الانتقالي الجنوبي الذي يولي حضرموت أهمية خاصة باعتبارها جزءا لا تنازل عنه من المجال الجغرافي لدولة الجنوب المستقلّة التي يعمل على تأسيسها.

ولم تخرج الشرعية اليمنية عن برودها المعتاد في ردها على تلويح حلف قبائل حضرموت بخيار الحكم الذاتي واكتفت بإيفاد المحافظ مبخوت بن ماضي لاستيضاح الأمر من مصدره ولمحاولة وقف مسار التصعيد.

وتنفذ القبائل المسلحة المنضوية في الحلف منذ مطلع يوليو الماضي احتجاجات شعبية وقبلية واسعة وأغلقت حقول النفط بهدف الضغط على الحكومة لتلبية مطالبها التي كان من بينها تمكين أبناء المحافظة من التمتّع بموارد محافظتهم بما في ذلك الحصول على الوقود بأسعار رمزية.

واضطرّت السلطات لمسايرة مطالب الحلف غير الواقعية ومن بينها تزويد السوق المحلية في المحافظة بوقود رخيص لا يغطي تكلفة الإنتاج والتحويل. وأصدر المحافظ بن ماضي قرارا يقضي بتزويد السوق بمادة الديزل المنتج من شركة بترومسيلة لإنتاج واستكشاف النفط المملوكة للدولة بالسعر المدعوم.